10 قتلى مع استمرار الاشتباكات.. والأمم المتحدة تحذر من المجهول

العراق: العشائر تشكل جيشها الخاص.. والمالكي يقذف كرة العنف إلى الخارج

نوري المالكي

مسلحون من رجال العشائر في كركوك

رئيس الوزراء: نار الطائفية عادت من جديد ومواجهتها أخطر من مواجهة الجيوش والاحتلال

خطباء الاعتصام يدعون إلى توحيد مسلحي العشائر ويؤكدون: معركتنا مع المالكي وليست القوات النظامية

بغداد - «وكالات»: قتل خمسة من عناصر الجيش العراقي وخمسة من عناصر الصحوة في رابع يوم من الاشتباكات وأعمال العنف احتجاجا على اقتحام الجيش ساحة الاعتصام بالحويجة، وبعد يوم من تشكيل عدد من المحافظات جيشا من العشائر لحماية المدن وساحات الاعتصام، وبعد مظاهرات جديدة طالبت بسقوط حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي أطلق عليها جمعة حرق المطالب.

وقال ضابط في شرطة الرمادي غرب بغداد إن خمسة من استخبارات الجيش قتلوا وأصيب اثنان، كما جرح مسلح واحد، في اشتباك بين عناصر الاستخبارات ومسلحين قرب مكان الاعتصام في الرمادي الذي يطالب بسقوط المالكي.

وأضاف أن الاشتباكات وقعت بين الجانبين بعدما أوقف مسلحون عناصر الاستخبارات الذين كانوا يستقلون سيارتين ويجولون قرب مكان الاعتصام.

وفي تطور آخر قتل خمسة من عناصر قوات الصحوة قرب ناحية عوينات الواقعة على بعد عشرين كلم جنوب مدينة تكريت شمال العاصمة بعدما هاجم مسلحون نقطة تفتيش تابعة لهذه القوات، بحسب مصادر أمنية وطبية.

وفي ساعة متأخرة من مساء أمس الاول وقعت اشتباكات غرب الفلوجة غرب بغداد مما أدى إلى مقتل عنصرين من الشرطة الاتحادية ومسلح.

في الأثناء بثت جماعة جيش رجال الطريقة النقشبندية تسجيلات مصورة لما قالت إنها هجمات شنها مقاتلوها خلال اليومين الماضيين على مواقع للجيش والشرطة الاتحادية في مدينة الموصل وفي محيطها وفي محافظة صلاح الدين.

وتأتي هذه الهجمات في إطار موجة من الاشتباكات وأعمال العنف ضد القوات الأمنية والتي اندلعت عقب اقتحام ساحة الاعتصام في الحويجة غرب كركوك الثلاثاء مما أدى إلى مقتل خمسين شخصا، وقد أغلقت السلطات الأمنية ساحة الاعتصام في كركوك أمس الاول، وتوجهت لجنة برلمانية إلى هناك للاجتماع بالمسؤولين فيها والتحقيق في ملابسات الأحداث.

وأفاد مراسلون من بغداد بأن الإعلان عن تشكيل مجلس عشائري وإعلان جماعات مسلحة أنها ستنفذ عمليات ضد الجيش العراقي ألقى بظلال كثيفة على المشهد الأمني والسياسي في العراق.

وأضاف أن الوضع الأمني في العراق يشهد تعقيدا متزايدا، في ظل علو الأصوات التي تدعو لرد الاعتبار بعد أحداث الحويجة.

في غضون ذلك اعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي امس أن الفتنة الطائفية عادت الى بلاده بعدما «اشتعلت في منطقة أخرى من الإقليم»، في اشارة على ما يبدو الى سوريا المجاورة.

وقال المالكي في افتتاح مؤتمر إسلامي للحوار في بغداد أن «الطائفية شر ورياح الطائفية لا تحتاج لإجازة عبور من هذا البلد إلى آخر وما عودتها الى العراق إلا لأنها اشتعلت في منطقة أخرى في الاقليم».

وذكر أن «الفتنة التي تدق طبولها أبواب الجميع لا أحد سينجو منها إن اشتعلت»، معتبرا أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في زمن «انفجار الفتنة الطائفية» في العالم الإسلامي.

ورأى أن «نار الطائفية في العراق سرعان ما عادت بعد ان انطفأت، وعودتها ليست بالصدفة انما مخطط وتوجيه وتبني».

وأوضح رئيس الوزراء العراقي أن «من مخاوف الطائفية هي أنها سرعان ما تتحول بحركة سريعة إلى عملية تقسيم وتمزيق للبلدان الإسلامية، وهذا ما نراه في العراق والدول العربية والإسلامية الأخرى التي تعيش حالات طائفية». واعتبر الفتنة الطائفية «أخطر من مواجهة الجيوش والاحتلال».

يأتي ذلك بعد يوم من إعلان ساحات الاعتصام في عدد من المحافظات العراقية تشكيل جيش من أبناء العشائر لحماية المدن المنتفضة وساحات الاعتصام، وتزامن ذلك مع انتهاء المهلة التي أعطيت لخروج قوات الجيش والشرطة الاتحادية من المدن.

ودعا خطباء الاعتصام إلى توحيد مسلحي العشائر في جيش عشائري «ينتزع» حقوقهم، حسب تعبيرهم. كما طلبوا من العشائر الجنوبية سحب أبنائها من الجيش، وقالوا «نحن لا نريد الصدام بهم»، مؤكدين أن معركتهم مع رئيس الوزراء نوري المالكي وليست مع الجيش.

وقد جاء ذلك خلال مظاهرات في ست محافظات عراقية للمطالبة برحيل نوري المالكي في ما سموه إحراق المطالب وتجاوز المتظاهرون بذلك مطالبهم السابقة ما دون رحيل المالكي قائلين إن وقتها قد انتهى.

وقال عضو قائمة العراقية أحمد العلواني إن حكومة المالكي «تجاهلت مطالب المعتصمين أربعة أشهر، وهي فترة أكثر من كافية». واستبعد إمكانية الحوار مع الحكومة وقائمة ائتلاف دولة القانون وحزب الدعوة بعد أحداث الحويجة.

وفي المقابل، قال عامر الخزاعي مستشار رئيس وزراء العراق لشؤون المصالحة الوطنية إن المالكي لن يستقيل ولن يتنحى «لأنه لم يأت إلى الحكم بدبابة وإنما بانتخابات من قبل الشعب». واتهم الخزاعي من سماهم القاعدة والبعثيين بـ «التسبب في الأزمة الحالية والتربح منها». وفي الرمادي، دعا خطيب الجمعة العشائر في المحافظات الست المحتجة إلى تشكيل حشد عسكري للدفاع عن مناطقها في مواجهة ما سماها المليشيات الحكومية.

وفي السياق، حذرت الأمم المتحدة الجمعة من أن العراق بات على «مفترق الطرق»، ويتجه نحو المجهول إذا لم تتخذ إجراءات «حاسمة وفورية» لوقف انتشار العنف.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مارتن كوبلر في بيان إنه يدعو جميع الزعماء الدينيين والسياسيين للاحتكام إلى ضمائرهم واستخدام الحكمة، وألا يدعوا الغضب ينتصر على السلام.

واعتبر كوبلر أن قادة البلاد يتحملون مسؤولية «تاريخية في تولي زمام الأمور والقيام بمبادرات شجاعة كالجلوس معا».

وحصدت أعمال عنف متفرقة نحو مائتي قتيل وأكثر من 300 جريح على مدى الأيام الأربعة الماضية، ليرتفع معها عدد القتلى في شهر أبريل في العراق، إلى 412 قتيلا.

وقتل منذ بداية أبريل 410 أشخاص في العراق وأصيب المئات بجروح، حسب حصيلة لوكالة الأنباء الفرنسية استنادا إلى مصادر أمنية وعسكرية وطبية.

الشرطة تستخدم القوة لتفريق متظاهرين.. و«العدل والمساواة» تضرب من جديد

السودان: الحكومة بين مطرقة الاحتجاجات.. وسندان التمرد

جانب من احتجاجات ام دوم

الخرطوم - «وكالات»: استخدمت الشرطة السودانية الغاز المدمع والهري لتفريق متظاهرين كانوا يحتجون على بيع أراض زراعية في منطقتهم لمستثمرين خليجيين، مما أسفر عن سقوط عدد من الجرحى، كما أفادت الشرطة وشهود عيان.

وذكرت المصادر أن نحو أربعمائة شخص من سكان بلدة أم دوم في منطقة شرق النيل بولاية الخرطوم نزلوا إلى شوارع البلدة وقطعوا الطرقات بالإطارات المشتعلة مرددين هتافات منددة ببيع أراضيهم.

وقال أحد السكان لوكالة الصحافة الفرنسية إن المواطنين «يعتبرون هذه الأرض أرضهم، ولكن الحكومة منحتها لمستثمرين خليجيين لإقامة مشاريع زراعية عليها».

وأكد سكان أن الشرطة استخدمت الغاز المدمع والهري لفريق المحتجين، الذين رشقوا عناصرها بالحجارة، مما أسفر عن سقوط عدد من الجرحى.

ومن جهتها قالت الشرطة في بيان إنه «وعقب صلاة الجمعة خرجت مجموعة من مواطني منطقة أم دوم وأبدت اعتراضها على استمرار مشروعات زراعية استثمارية قائمة في المنطقة مطالبين بتوزيعها كخطة إسكانية لمواطني المنطقة».

وأضاف البيان أن «هذه المجموعة قامت بقفل الشارع الرئيسي وحرق الإطارات والتعدي على موقع بسط الأمن الشامل بالمنطقة وحصب قوات الأمن بالحجارة، مما اضطرها للتعامل معهم وفق القانون في مثل هذه الأحوال لتفريقهم ومنعهم، لكنهم اشتبكوا مع الشرطة، الأمر الذي أدى إلى إصابة عدد من رجال الأمن ومواطنين إصابات طفيفة أسعفوا بالمستشفى».

وأكدت الشرطة أنه «تمت السيطرة على الموقف والقبض على عدد من هذه المجموعة وفتحت بلاغات جنائية في مواجهتهم تحت إشراف النيابة».

ويستثمر رجال أعمال عرب من الخليج في الأراضي الزراعية في السودان الذي يواجه أزمة اقتصادية منذ انفصال جنوب السودان في 2011 مستأثرا بثلاثة أرباع نفط البلاد، ويقول منتقدون إن بعض المستثمرين يستغلون الدول الفقيرة والمزارعين.

وفي تطور ميداني لافت هاجم متمردون سودانيون مدينة مهمة في ولاية شمال كردفان، وسط البلاد، ونهبوا العديد من البنوك.

وذكر المتحدث باسم الحركة جبريل آدم: «تسيطر قواتنا على أجزاء شرقي ولاية شمال كردفان ومدينة أم روابة»، بحسب وكالة «رويترز».

وتقول حركة العدل والمساواة، التي تضم مسلحين من غرب منطقة دارفور، إنها تقاتل من أجل حكومة «أكثر نزاهة» في السودان.

ولم تعلن الحركة، التي اشتبكت مع الحكومة من قبل خارج دارفور وهاجمت العاصمة السودانية الخرطوم عام 2008، سبب شنها الهجوم الأخير.

وأفاد شهود عيان بأن مسلحين جاؤوا مستقلين 20 شاحنة إلى مدينة أم روابة، التي تقع على بعد نحو 500 كلم جنوب الخرطوم، وبدأوا بإطلاق النيران ونهبوا العديد من المصارف، بحسب «رويترز».

يذكر أن ولاية شمال كردفان لم تشهد هجمات متمردين مثلما يحدث في منطقة دارفور وولاية جنوب كردفان.

رئيس تشاد يتهم ليبيا بتدريب معارضيه

انجمينا - «وكالات»: اتهم الرئيس التشادي إدريس ديبي -في مقابلة أجرتها معه الجزيرة- السلطات الليبية الجديدة بفتح معسكرات لإيواء وتدريب المعارضين التشاديين الذين سماهم المرتزقة. وطالب السلطات الليبية باتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف هذا النشاط.

وقال ديبي إن نظام العقيد الراحل معمر القذافي زرع أكثر من مليون لغم في أراضي شمالي تشاد، وإنه سيأتي اليوم الذي يطالب فيه التشاديون ليبيا بالتعويض عن ما لحق بهم من أضرار.

وقال ديبي «كثير من المرتزقة يتجولون في ليبيا، وقد فتحت لهم معسكرات في بنغازي». وفي إشارة إلى السلطات الليبية أضاف «وبدؤوا في تجميع التشاديين في هذه المواقع. أعرف من يوجه ويدير هؤلاء المرتزقة».

وقال إنه يطالب السلطات الليبية باتخاذ كل الإجراءات الضرورية «حتى لا تقع تشاد ضحية مغامرات جديدة مصدرها ليبيا». وأضاف «لا أود أن أنسى أيضا أن أكثر من مليون لغم زرعتها ليبيا في شمالي تشاد وهذه الألغام قتلت العديد من التشاديين وما زالت تقتلهم، والتاريخ سيأتي باليوم الذي سيطالب فيه التشاديون بالتعويض عن الضرر الذي أصابهم جراء الأعمال التي قام بها نظام القذافي».

وقال ديبي إن الأمم المتحدة وحكومة مالي طلبتا إبقاء جزء من القوات الموجودة في مالي حاليا لمدة عامين. وأضاف أن هدف بقاء هذه القوات هو حفظ الأمن في مالي. وذلك في حديثه عن الحرب التي تشارك فيها بلاده إلى جانب فرنسا في شمالي مالي.

«حماس» تلوح بورقة تهديد مستقبل المصالحة الوطنية

رام الله: عباس يبدأ مشاورات تشكيل حكومة توافق وطني.. برئاسته

رام الله - «وكالات»: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس انه سيبدأ مشاوراته بشأن تشكيل حكومة توافق وطني. واضاف عباس في بيان بثته وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية ان القرار «سيكون وفقا لاعلان الدوحة وتنفيذا للجدول الذي اقرته القيادة في اجتماعات تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية التي انعقدت في القاهرة في 2013/2/8». وقدم سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية الحالية استقالته قبل اسبوعين وطلب منه عباس ان يستمر في تسيير اعمال الحكومة الى حين تشكيل حكومة جديدة.

وقال واصل ابو يوسف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «قرار الرئيس «عباس» يأتي انسجاما مع القانون الاساسي الفلسطيني الذي ينص على تكليف رئيس وزراء جديد خلال اسبوعين من تقديم الحكومة استقالتها». واضاف لرويترز «هذا يضع الكرة في ملعب «حركة المقاومة الإسلامية» حماس للموافقة على موعد لاجراء الانتخابات وهي تتحمل المسؤولية في حال عدم الموافقة».

وتنص الاتفاقات التي جرت بين حركتي فتح وحماس خلال الفترة السابقة سواء كان ذلك في الدوحة او القاهرة ان يترأس عباس حكومة انتقالية لثلاثة اشهر تكون مهتمها اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ولم تحسم اللقاءات التي عقدت بين مسؤولين من الجانبين طول الفترة الماضية مسالة الاتفاق على موعد للانتخابات. وقالت حماس التي تسيطر على قطاع غزة منذ ما يقرب من ست سنوات في بيان انها تريد «السير بانجاز ملفات المصالحة الخمسة «تشكيل الحكومة -الانتخابات التشريعية والمجلس الوطني- منظمة التحرير- الحريات العامة- المصالحة المجتمعية - كرزمة واحدة وفق ما تم الاتفاق عليه». وقال سامي ابو زهري المتحدث باسم الحركة لرويترز «نحن في حماس لم نعلم بهذا القرار الا من وسائل الاعلام». واضاف «اي حكومة يجب ان يكون تشكيلها جزء من تنفيذ اتفاق المصالحة على قاعدة التوافق مع حركة حماس حسبما نص عليه الاتفاق».

واوضح ابو زهري ان «الحديث عن اجراء انتخابات في المرحلة الراهنة غير ممكن في ظل عدم توفر اجواء الحريات في الضفة واستمرار الاعتقالات وفي ظل عدم اتخاذ اي خطوة لاجراء انتخابات المجلس الوطني».

وقال «اذا تمت هذه الخطوة بشكل منفرد فاننا نؤكد انها ستترك اثارا سلبية بالغة على مستقبل المصالحة».

ودعا عباس في بيانه «القوى والفصائل والفعاليات كافة الى التعاون من اجل سرعة انجاز ذلك حتى يتمكن من اصدار مرسومين بالتزامن احداهما خاص بتشكيل حكومة التوافق من كفاءات مهنية مستقلة والاخر بتحديد موعد اجراء الانتخابات بعد ان ان انجزت لجنة الانتخابات المركزية تحديث سجل الناخبين».

وقال محللون سياسيون من فرص نجاح هذا السيناريو الذي اختار عباس ان يبدأ فيه محاولته لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وقال مهدي عبد الهادي المحلل السياسي الفلسطيني من القدس «ابو مازن «عباس» اختار ان يبدأ السيناريو الاول ولكن هذا لا يعني شطب السيناريوهات الاخرى ومنها البحث عن صيغة فتحاوية لحكومة انتقالية او حكومة مستقلين تضم قيادات من فتح مشروعها اقتصادي بالدرجة الاولى».

ويرى جورج جقمان المحلل السياسي المحاضر في جامعة بيرزيت ان هذا القرار يأتي في اطار «المناورات المستمرة في اطار ادارة الصراع الداخلي بانتظار ما يمكن ان يحصل على المسار السياسي كنتيجة للجهود الامريكية».

وقال لرويترز «يمكن ان يستمر فياض كرئيس لحكومة تسيير الاعمال لفترة اطول فقد سبق وان بقي لما يقارب من سنتين كذلك في السابق». واضاف «تنفيذ بنود اتفاق المصالحة حاليا امر صعب سواء تعلق ذلك باجراء الانتخابات او اعادة بناء منظمة التحرير او توحيد الاجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة». ويأتي اعلان عباس بدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة في الوقت الذي يتواجد فيه خارج الاراضي الفلسطينية.

وذكرت وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية ان عباس وصل يوم الجمعة الى مدينة نابولي الايطالية حيث من المقرر ان يتسلم مواطنة شرف منها.

محمود عباس